عدد 17- جوان 2002، ص.85-97

الاستخدام الأمثل للموارد الاقتصادية رؤية بديلة

ملخص

يعتبر استخدام الموارد الاقتصادية من أهم الأهداف التي تسعى إليه جميع اقتصاديات العالم و يحث عليه جميع الاقتصاديين من أجل بلوغ مستوى معيشة مقبول و تحقيق معدل الرفاهية و مستوى التقدم المطلوب.

إلا أنه في الواقع نرى غير ذلك حيث يظهر جليا سوء استخدام الموارد الاقتصادية في الإنتاج و الاستهلاك و التوزيع في كافة القطاعات و على جميع المستويات، فهناك الاستخدام المفرط و الجائر الذي يؤدي إلى نضوب الموارد و انقراضها و هناك إنتاج السلع الضارة و هناك سوء التوزيع للموارد التي تؤدي إلى زيادة حدة التفاوت الطبقي.

يتوخى هذا البحث أن الاقتصاد الإسلامي يقوم على مرتكزات توصل في النهاية إلى الاستخدام الأمثل للموارد و ذلك من خلال مفهوم: الاستخلاف، الإعمار و إحياء الموات بتطبيق عدد من القيم و أصول الشريعة الإسلامية و التي ينفرد بها الاقتصاد الإسلامي عن غيره من الاقتصاديات مثل: الإتقان، الاعتدال، الغنم بالغرم، لا ضرر و لا ضرار، اغتنام الصحة و الفراغ، النهي عن الاكتناز، النهي عن الإسراف و التبذير، النهي عن البخل و التقتير، الرفق بالحيوان...الخ

و لذلك فإن الحاجة الماسة في الأخذ بأصول الاقتصاد الإسلامي أصبحت ضرورية من أجل سلامة الموارد الاقتصادية و الحفاظ عليها لخير الإنسان.

د/ محمود سحنون
كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير
جامعة منتوري
قسنطينة، الجزائر

Résumé

L'utilisation rationnelle et optimale des ressources économiques est plus que nécessaire dans toute économie qui tend à réaliser l'ultime but qui est le bien être économique et sociale. Malheureusement, dans les économies contemporaines, le gaspillage se généralise à une grande échelle.

Peut-on affirmer qu'une économie qui se base sur les principes de l'Islam à savoir : combattre le gaspillage, la thésaurisation, le snobisme, etc… et fait preuve de modération et de bon sens, peut venir à bout des problèmes de économies contemporaines?

تعاني البشرية في الوقت الحاضر جملة مشاكل مستعصية الحل، و لعل الكثير منها ينجم عن سوء استخدام الموارد و تنطلق بين الحين و الآخر صرخات استغاثة و تحذير، خوفا من الكارثة (نضوب الموارد أو انقراضها) و خوفا على الحياة في هذا الكوكب من اتساع فجوة الأوزون، أو تسرب إشعاعات، أو احتراق الغابات أو انقراض بعض الحيوانات أو التصحر أو السباق نحو التسلح...الخ

لقد أمسى العالم الذي نعيشه اليوم في ظل النظام الرأسمالي (1) أشبه بحافلة مليئة بالركاب و يقودها سائق مختل العقل، فلابد أن تحدث النهاية المأساوية، و الغريب أن الجميع يعلم ذلك و لا أحد يتحرك من أجل إيقاف الحافلة أو التأثير على سيرها.

© جامعة منتوري، قسنطينة، الجزائر2002.

إن المتأمل في الاقتصاديات المعاصرة و المترقب في آليات عملها، يجدها تسير بالعالم نحو النهاية المأساوية، من خلال الاستخدام السيئ و الجائر للموارد و الذي سيؤدي إلى وقوع الكارثة.

إن هذه الاقتصاديات تستمد أصول عملها من فكر بشري محض يرجع إلى الحضارة الرومانية و اليونانية و يتميز إلى حد كبير بمعاداته للدين و القيم حيث يرتكز على النفعية الذاتية (الأنانية) و الحرية الفردية المطلقة و المنافسة الحرة، هدفه في ذلك تحقيق الربح لا غير (2). و ينتج عن ذلك التخبط و التبذير و الإسراف في استخدام الموارد آثار خطيرة و مدمرة. و السؤال الذي يطرح نفسه هنا، هل يمكن إيقاف هذا التخبط و التبذير و الإسراف في استخدام الموارد الاقتصادية و هل هناك نمط اقتصادي يحقق ذلك؟.

للإجابة عن هذا التساؤل نقول :أن هذا البحث يفترض أن الاقتصاد الإسلامي يمكنه وقف التخبط و التبذير و الإسراف في الموارد الاقتصادية إذ يوجد لديه آليات عمل تعمل نحو تحقيق الاستخدام الأمثل للموارد و هي مستمدة من الخالق العظيم عز و جل خالق البشر و خالق الموارد.

و للدلالة على سلامة هذه الفرضية سنقوم بدراسة الاستخدام السيئ للموارد الاقتصادية في الاقتصاديات المعاصرة مبرزين السمات الواضحة و الدالة على أن الكارثة آتية لا محالة و من ثم نقترح بديلا لضبط استخدام الموارد و وقف حدوث الكارثة (أي الدعوة إلى استخدام الموارد وفق آليات الاقتصاد الإسلامي) حسب النقاط التالية:

أولا: تعريف الموارد الاقتصادية.
ثانيا: مظاهر سوء استخدام الموارد في الاقتصاديات المعاصرة.
ثالثا: ضوابط الاستخدام الأمثل في الاقتصاد الإسلامي.
رابعا: التحليل الاقتصادي للاستخدام الأمثل للموارد الاقتصادية في الاقتصاد الإسلامي.

أولا: تعريف الموارد الاقتصادية

يقصد بالموارد الاقتصادية في الفكر الاقتصادي، كل وسيلة نافعة صالحة لإشباع الحاجات الإنسانية بطريقة مباشرة أو غير مباشرة.

و على هذا الأساس يمكن تقسيم الموارد الاقتصادية إلى أربعة أقسام أساسية هي:

1. موارد طبيعية حرة : مثل: الهواء، الشمس، و كل الموارد التي أوجدها الله في الطبيعة بكميات كبيرة جدا يستطيع الإنسان الحصول عليها دون جهد.
2. موارد طبيعية نادرة: مثل: المعادن و المنتجات الزراعية و الحيوانية و كل الموارد التي تحتاج إلى جهد في الاستفادة منها.
3. موارد بشرية: مثل الجهد البشري و الذهني.

4. موارد حضارية: مثل الموارد الناتجة عن انصهار الجهد البشري مع الموارد الطبيعية مثل : المباني، الطرقات، و المعدات و وسائل النقل...الخ
و هناك تقسيمات أخرى للموارد الاقتصادية منها على سبيل المثال : التقسيم التالي:
_ الأرض أو الموارد الطبيعية.
_ العمل أو الموارد البشرية.
_ رأس المال أو الطاقة الإنتاجية الرأسمالية.
_ التنظيم أو المهارات في النظرية الاقتصادية.
ولا يتوقف مفهوم الموارد الاقتصادية عند الجانب الوصفي بل يمتد ليشمل كيفية استخدام الموارد من طرف المجتمع و كيفية تسخيرها في تحقيق النمو الاقتصادي.
أما تعريف الموارد الاقتصادية في الاقتصاد الإسلامي فيختلف عن التعريف السابق في أمرين هما:
1 / ***أن الخبائث ليست من الموارد*** *:* أن مفهوم الموارد يعني الطيبات، يعني أن بعض السلع و لو أنها تحقق إشباعا ماديا (بيولوجيا) فهي ليست من الموارد، كلحم الخنزير و الخمر...الخ
و من هنا فالموارد الاقتصادية في الاقتصاد الإسلامي يقتصر على السلع و الخدمات المشروعة فقط أما الخبائث فلا يجوز إنتاجها أو مبادلتها أو هبتها أو إجارتها...الخ
و في هذه الميزة للاقتصاد الإسلامي اتجاه لبداية منع الكارثة أو التقليل من فعالية أكثر العوامل في تسريع وقوعها. فمثلا في المجتمع الذي تنتشر فيه الخمر يكون معدل زيادة وقوع الجريمة كبيرا و ما يستلزم لوقاية المجتمع من ذلك زيادة الإنفاق على الخدمات الأمنية و زيادة الإنفاق على الخدمات الصحية، و زيادة النفقات على الرعاية الاجتماعية،...، كل ذلك يؤدي إلى تعطيل فئة كبيرة من المجتمع عن الإنتاج. و يكفي للدلالة على الفاقد الاقتصادي و الاجتماعي عندما ننظر إلى حجم الوفيات و الجرحى و الإعاقات الناجمة عن الحوادث التي تكون بسبب الخمر.

2 / *أن الموارد تتميز بالوفرة :* يصف الاقتصاد الوضعي الموارد الاقتصادية بالندرة، و يقصد بالندرة عدة معاني و تحتاج إلى جهد من أجل الحصول عليها و لها استعمالات بديلة. فلو استخدمت الأرض للزراعة فلا يمكنك استخدامها للبناء أو لتربية المواشي في نفس الوقت و الموارد لا تكفي لإشباع جميع الحاجات البشرية فهي تنمو بمتوالية حسابية أما معدل نمو السكان فينمو بمتوالية هندسية.
و الاقتصاد الإسلامي يقر بوفرة الموارد الاقتصادية و هي تكفي البشر بل تزيد عن كفايتهم، و لقد أثبت كثير من الاقتصاديين بطلان نظرية << مالتوس >> في شأن الموارد الاقتصادية و التي مفادها أن معدل زيادة السكان أعلى من معدل زيادة الغذاء.
و تدل المرتكزات النظرية للاقتصاد الإسلامي على وفرة الموارد الاقتصادية :قال تعالى: (.. و ما من دابة في الأرض إلا على الله رزقها) هود الآية [6].
و قال: (و إن تعدوا نعمة الله لا تحصوها إنَ الإنسان لظلوم كفار) إبراهيم، الآية [34].
و قال: (و بارك فيها و قدر فيها أقواتها) فصلت، الآية [10].

و لكن هذه الموارد الوافرة تحتاج إلى جهد لاستخراجها و إعدادها بالشكل الذي يمكن من الانتفاع بها كما أنها تحتاج إلى إعداد و تنظيم سبل لاستخدامها استخداما رشيدا (أمثلا) يعني عدم الإسراف في استخدامها و توزيعها بالعدل و منع الفساد في الأرض و شكر النعمة.

و ننبه هنا إلى أنه قد تكون بعض الموارد نادرة في بلد دون الآخر مما يعني أن الوفرة قد تكون على المستوى الجزئي أو الكلي لذلك يجب أن يكون العمل الاقتصادي في هذا منسجما.

معنى الاستخدام الأمثل للموارد الاقتصادية:

الاستخدام الأمثل للموارد هو تلك الطريقة التي يتم بها استخدام الموارد المتاحة بحيث يتولد من هذا الاستخدام أكبر قدر من السلع و الخدمات.

و بتعبير آخر هو ذلك الاستخدام الذي يترتب عليه انخفاض في مدخلات مستلزمات الإنتاج و زيادة معتبرة في مخرجات العملية الإنتاجية من السلع و الخدمات، و كل الاستخدامات الأخرى تكون أقل منه في تحقيق زيادة الإنتاج.

إن معيار حجم الإنتاج في الاقتصاد الإسلامي وحده لا يكفي للدلالة على أن الاستخدام استخدامٌ أمثل، إذ لا بد من إضافة المعايير التالية :

_ أن الاستخدام الأمثل يكون من أجل زيادة حجم إنتاج الطيبات و تقليل الفاقد إلى أدنى مستوى ممكن له.

_ أن الاستخدام يكون وفق مراعاة أولويات المجتمع في إشباع الحاجات (ضروريات _ حاجيات _ تحسينات) و عليه أن يكون الاستخدام على الصور التالية :

- الاستخدام الذي يزيد حجم الإنتاج من الطيبات و يختصر الوقت و الجهد مع المحافظة على الجودة و الإتقان.
- الاستخدام الذي يراعي عدالة التوزيع و لا يؤدي إلى ظلم الفقراء.
- الاستخدام الذي لا يؤدي إلى تبديد الموارد و حرمان الأجيال القادمة.
- الاستخدام الذي يحفظ كرامة الإنسان.
- الاستخدام الذي يتصف بالرحمة و الرفق بعيدا عن إلحاق الضرر بالمخلوقات الأخرى و تلويث البيئة.
- الاستخدام الذي يراعي الزمن و يحث على استغلال الفراغ قبل الانشغال و الصحة قبل المرض و الشباب قبل الشيخوخة.

ثانيا: مظاهر سوء استخدام الموارد الاقتصادية في الاقتصاديات المعاصرة

يقتصر الاستخدام الأمثل للموارد عند الاقتصاديين في المناهج الوضعية على أفضل الطرق لزيادة الإنتاج بغض النظر عن الحلال و الحرام و دون الاهتمام بالاعتبارات الأخلاقية، ففي ظل الحرية الفردية المطلقة و في ظل جهاز الأسعار و ميكانيكية الثمن تنمو فئة من الرأسماليين يقومون باستخدامات تلبي حاجاتهم و أنانيتهم على حساب الموارد الطبيعية و البشرية، و هي واضحة بقوة اليوم في النظام الرأسمالي(3) و الذي

يضم الدول المتقدمة و المتخلفة على السواء، و من أبرز مظاهر ذلك:

1- تعطيل الأراضي الزراعية (4):
في الدول المتخلفة لا تُزرع معظم الأراضي الصالحة للزراعة. فبسبب السياسة الزراعية غير الواعية و الهجرة من الريف إلى المدينة سعيا وراء الخدمات و انخفاض العائد الزراعي، تهمل هذه البلدان مساحات زراعية واسعة (الجزائر مثلا) رغم أن كثير من هذه البلدان تعاني من أثر الجوع و سوء التغذية.
و في الدول المتقدمة تعطل آلاف الهكتارات الصالحة للزراعة حفاظا على أسعار المنتجات الزراعية.

2- تعطيل الموارد البشرية (البطالة) (5):
تعاني جميع دول العالم من مشكلة البطالة على اختلاف أشكالها ففي الدول المتقدمة يتعطل ملايين من العمال عن العمل بسبب انخفاض الأجور و الإضرابات عن العمل، أما في الدول المتخلفة تعاني القوة العاملة من عدم وجود فرص العمل نتيجة لضعف التخطيط و ضعف السياسات الاقتصادية و سياسة التشغيل،و من جهة أخرى تعاني الدول المتخلفة من البطالة المقنعة، حيث يستخدم عدد كبير من العمال في القيام بعمل يمكن أن يقوم به عامل واحد. كما تظهر المعاملة السيئة و غير المتوازنة عندما يستخدم العامل في المكان غير المناسب.

3- التخلص من فوائض الإنتاج:
تقوم كثير من الدول المتقدمة بإتباع إجراءات عبثية للموارد هدفها التخلص من فائض الإنتاج بإغراقه في البحار أو إحراقه و غير ذلك من التصرفات غير الإنسانية بهدف توفير الشروط اللازمة للحفاظ على مستويات الأسعار المرغوبة و بالرغم من نداءات المنظمات العالمية للغذاء و منظمات حقوق الإنسان إلا أنه لا زالت بعض الدول و الكثير من الشركات الاحتكارية الكبرى تقوم بهذا العمل. أما الدول المتخلفة فيظهر ذلك في ترك كثير من المحاصيل دون قطف أو حصاد عندما تكون تكلفة حجمها أكثر من ثمن بيعها.

4 - الإسراف في استخدام الموارد على أسلحة الدمار الشامل (7):
من المظاهر الصارخة للاستخدام السيئ للموارد الاقتصادية في الاقتصاديات المختلفة اليوم الإنفاق على التسلح و العمل على نشر الأسلحة النووية الفتاكة حيث ينفق ما يزيد عن ثلث النفقات العالمية على إنتاج السلاح كما أن الإنفاق العسكري على الجيوش و المعدات العسكرية في الدول المتخلفة يحرم شعوب هذه الدول من الانتفاع بالموارد بالشكل المناسب.
و هذا لا يعني بحال من الأحوال أن لا تقوم الدول الإسلامية بالإعداد و التزود بالأسلحة الحديثة فذلك من الأولويات الخمس و إذا كان ذلك من الصعب تحقيقه فيمكن للدول الإسلامية أن تلجأ إلى اتفاقيات الدفاع المشترك أو إقامة المشاريع المشتركة في

مجال الإنتاج الدفاعي و بذلك تتحقق الوفرة في استخدام الموارد.

5- التلوث:
كثير من الصناعات ساهمت في تلوث البيئة بسمومها الكيماوية براً و بحراً و جواً، و من المؤسف أن هدف معظم هذه الصناعات كان ترفيا أو كماليا يمكن الاستغناء عنه إذا ما قورنت بالأضرار الناجمة عن إقامتها. و مع ذلك فالحرية الاقتصادية تسمح لهؤلاء الأفراد بإفساد البيئة و لم يتفطن العالم لذلك إلا بعد فوات الأوان،مثلا: ما حدث في طبقة الأوزون (الفجوة التي تسمح بوصول الكثير من الإشعاعات الضارة بالحياة إلى كوكب الأرض).

6- إنتاج السلع و الخدمات الضارة:
يسمح في الاقتصاديات المعاصرة بإنتاج كل أنواع المشروبات الكحولية المسكرة و المذهبة للعقل و الوعي و كافة أنواع التبغ و السجائر و تسمح بكثير من الأنشطة التي تضر بالموارد الاقتصادية كالقمار و جميع أشكال الرهانات و تجارة الأفلام الجنسية و تشجيع تجارة البغاء (الزنا) و تجارة الأجساد في الإعلانات التجارية و الأزياء و المصارعة...الخ من الأشكال التي لا تليق بكرامة الإنسان.

7- التبذير و الترف و الإسراف :
من أجل تعظيم الأرباح و تحقيق المزيد منها تبالغ الدول و الشركات في إنفاق الموارد الاقتصادية و تحول مجالات إنفاقها على السلع و الخدمات التي تجلب أكبر ربح دون احترام حاجيات الشعوب لذلك يلاحظ في العالم اليوم الجري وراء إنتاج الأفلام الخيالية باستخدام الموارد و إتلافها،فمثلا قد تدمر مباني و تحطم سيارات و تخرب ممتلكات من أجل إنتاج فيلم سينمـا ئي.
و بحجة التقدم العلمي تجرى تجارب تضر بالإنسان و الحيوان و النبات و بحجة اكتشاف الفضاء تنفق الملايير على الرحلات الفضائية بالرغم من تزايد عدد الجياع من سنة لأخرى.

8 - سياسة التصدير:
يجعل السعي وراء الأرباح كثيرا من الدول و الحكومات و الشركات الاحتكارية تلجأ إلى إنتاج السلع الكمالية و الترفيهية على حساب السلع الضرورية كإنتاج الزهور و البن و الكاكاو على حساب إنتاج القمح و الشعير في الوقت الذي تعاني فيه شعوب هذه الدول من المجاعة و سوء التغذية.

9 -استخدام المرأة للإعلان و الدعاية:
تستخدم المرأة (الأم، الأخت، الزوجة و البنت) استخداما بشعاً من قبل الشركات للإغراء و الإثارة و الترويج في بيع منتجاتها من السلع و الخدمات و هذا الاستخدام يهدر قيمة المرأة و يفقدها الوظيفتين الأساسيتين اللتين خلقت من أجلهما و هما : الأمومة و تربية الأجيال و العمل على صلاحها.

هذه جملة من وجوه الاستخدام السيئ للموارد الاقتصادية في الاقتصاديات الوضعية المعاصرة (8)، فما هو موقع الاقتصاد الإسلامي في استخدام هذه الموارد ؟ نحاول الإجابة عن ذلك في البند التالي.

ثالثا:ضوابط الاستخدام الأمثل للموارد الاقتصادية في الاقتصاد الإسلامي:

خلق الله الإنسان خليفته في الأرض، و فضله و كرمه على كثير من خلقه، و سخر له الأرض للانتفاع بها، و أوصاه بالسعي فيها و إعمارها بالخير. و في ظل هذه الحقيقة جاءت الديانات السماوية و آخرها الإسلام الذي لم يأتيه الباطل، فبيّن أنه لا يجوز لأحد أن يستخدم الموارد بغير ما شرع الله. فوضع العديد من الضوابط و القواعد لضمان الاستخدام الأمثل للموارد الاقتصادية منها :

1- الإتقان : يقول الرسولε : << إن الله يحب إذا عمل أحدكم عملاً أن يتقنه >> (رواه البيهقي).
و الإتقان يعني الاستخدام الأمثل و ربحاً يتفوق عليه شمولا و استيعاباً لعدد من المعاني التي منها :

- الجودة النوعية و الكمية مع الاقتصاد في الوقت و الجهد و التكلفة و تقليل الضياع أو الفاقد.
- إنتاج السلع أو الخدمة حسب حاجات الناس و بصورة تمكنهم من الانتفاع بها مما يجعلهم يزيدون الطلب عليها دون مشقة فيزيد الإنتاج و يزدهر الاقتصاد.
- الكفاءة والمهارة في حدود التكليف الشرعي، بمعنى وجود الطاقة والاستطاعة.
- مراعاة التمييز النسبي للموارد حسب الوفرة والاحتياج بما فيها تكلفة الإنتاج والشحن والنقل والتوزيع.
- استخدام احسن الأساليب وأحدثها في تسيير الموارد البشرية وعدم التغيب عن العمل و استبعاد التأخر في القيام بالخدمة أو إنتاج السلعة.
- استخدام التوليفة المناسبة بين الموارد في العملية الإنتاجية مع مراعاة ظروف المجتمع واحتياجاته.

2- التخصص و تقسيم العمل:

يسعى الاقتصاد الإسلامي إلى استثمار الطاقات الفردية و اكتشاف المواهب و الانتفاع منها دون إرهاقها و العمل على نضوبها. يقول الله تعالى:(لا يكلف الله نفساً إلا ما آتاها) (الطلاق، الآية 7).
و هي دعوة لكل إنسان لاكتشاف كل ما آتاه الله من طاقات و ملكات و ميول من أجل استثمارها في تحقيق النفع له و لبني جنسه. و قد كان ε يوظف أصحابه حسب ما اكتشف فيهم من مواهب، ففي غزوة الخندق اكتشف في سلمان الفارسي (ض) خطة الدفاع عن الدينة فكلفه بحفر الخندق، و اكتشف في نعيم بن مسعود الدهاء و الحيلة و لم

يكن الكفار قد علموا بإسلامه فوظفه في إبراز الخلاف بين بني قريضة وكفار قريش كما عرف أبي ذر بطيبته و ورعه و ضعفه في تحمل المسؤولية فرفض توليته الإمارة ...الخ.

و هكذا كان اختياره لكتبة الوحي، و في إرساله الرسل و الدعاة لمختلف بقاع المعمورة وفقاً للتخصص و الكفاءة.

ولا يخفى على أحد فالتخصص و تقسيم العمل من المزايا الهامة في استخدام الموارد،و لقد أشار ابن خلدون إلى أهمية التخصص و اعتبر أنه ضرورة تستلزمها طبيعة البشر لأن الفرد الواحد قاصر عن تحصيل كل حاجته وحده.

و من الإنصاف القول أن الاقتصاد المعاصر يقوم على أساس التخصص و تقسيم العمل من أجل زيادة الإنتاج و الإسهام في حل المشكلة الاقتصادية. لكن هذا التخصص مُعرى عن الضوابط الأخلاقية مما أدى بالتخصص إلى زيادة مظاهر الاستخدام السيئ للموارد، حيث أصبح العمال يعملون في المصانع كالآلات دون شعورهم بإنسانيتهم لفقدانهم العلاقات الإنسانية و الاجتماعية.

3- لا ضرر و لا ضرار: هذه القاعدة في استخدام الموارد الاقتصادية معيارية، فلا يجوز السماح بوقوع الظلم و إذا وقع يجب إزالته. و لا يجوز إزالة الضرر بالضرر إ نما بالإصلاح و المعروف.

إن الاستخدام الأمثل للموارد يتطلب المحافظة عليها و عدم إلحاق الضرر بالإنسان أو بالطبيعة أو بقية المخلوقات، فلا يجوز إرهاق الآلة مما يؤدي إلى سرعة إتلافها كما لا يجوز استخدام العامل فوق طاقته. فالاقتصاد الإسلامي يحرص على المحافظة و العناية لكل وسائل الإنتاج و يقتص ممن يتعدى عليها.

4 - النهي عن الاكتناز و الاحتكار: الاكتناز حبسٌ للمال و منعه عن القيام بالدور المنوط به في تمويل النشاط الاقتصادي و هذا تعطيل لمصالح الناس و منعهم من الحصول عن المنافع، فمنع النقود التي تعتبر وسيلة التبادل و تحريك السلع غير مسموح به لأن ذلك تعطيل للمشاريع و مدعاة للكساد.

أما الاحتكار فهو التضييق على الناس في اقتناء السلع بهدف زيادة أسعارها و في ذلك منع لتحقيق العيش الكريم للأمة و الفرد، كل ذلك تصرف غير مسموح به في الاقتصاد الإسلامي لأنه منع و تعطيل للاِستفادة من الموارد بشكل مرغوب و هو استخدام سيئ للموارد.

5 إحياء الأرض الموات: يحث الاقتصاد الإسلامي على إحياء الموارد و إعدادها في الصورة و الشكل الذي يكون فيها المورد مستغلا استغلالاً امثلا، كاستصلاح الأراضي غير الصالحة للزراعة و جعلها صالحة و التي لا تكون ملكا لأحد أو مهملة قال ε في ذلك << من أعمر أرضا ليست لأحد فهو أحق بها >> (أخرجه البخاري).

إن الإسلام لا يقبل تعطيل الأراضي و عدم الاستفادة منها كما لا يقبل بتعطيل باقي الموارد الاقتصادية، وفي كل ذلك زيادة لاستخدام الموارد استخداما امثلا ليتحقق الانتعاش الاقتصادي و الرفاه العام.

6 - النهي عن الإسراف: نهى الإسلام عن الإسراف و شدد في النهي عنه في الموارد الأكثر أهمية مثل الماء. قال تعالى:(وجعلنا من الماء كل شيء حيا) (الأنبياء، الآية 30) و في الحديث:« لا تسرف في الماء و لو كنت على نهر جارٍ» (صحيح ابن ماجة) و الرسول ε بهذا يريد أن يكون المسلم رشيدا في استهلاكه، فإذا اعتاد عدم الإسراف وقت الوفرة فإنه من السهل عليه أن يكون معتدلا في استخدامه للموارد في كافة الظروف الاقتصادية و الاجتماعية.

7 -**الرفق بالحيوان:** يحث الاقتصاد الإسلامي على الرفق في استخدام الموارد الاقتصادية و خص الحيوان بذلك و امتن الله على عباده بأن خلق لهم الحيوانات لينتفع بها و قد وردت نصوص كثيرة في هذا مثل قوله تعالى{ كلوا و ارعوا أنعامكم } (طه، الآية 54) و قرنت الآية صفة الانتفاع بالرعاية و الصيانة و هذا يعني أن كل الاستخدامات الجائرة و الظالمة للحيوانات لا يقرها الإسلام و عليه فلا يجوز استخدام الحيوانات في الترفيه مثل صراع الثيران، أو الديوك، أو مسابقة الخيول و الكلاب..الخ. كل هذه الاستخدامات ليست مشروعة و بالتالي فهي استخدام سيء للموارد.

8 - ذ م الأكل فوق الشبع: قال ε << ما ملأ ابن آدم وعاءً شراً من بطنٍ بحسب ابن آدم لقيمات يقمن صلبه، فإن كان لا محالة فثلث لطعامه و ثلث لشرابه و ثلث لنفسه >> (الألباني، صحيح ابن ماجة).

فالاقتصاد الإسلامي ينظم الغذاء منذ الأيام الأولى لرسالة الإسلام قبل المنظمات الصحية اليوم، و التي أكدت في تقريرها لعام 1995 أن الأمراض المنتشرة في بني البشر اليوم كثيرها ناتج عن الإفراط في الغذاء و عدم انتظامه. و عليه نقول أن ما يؤكل فوق الشبع فيه ضرر للآكل كما أنه استخدام سيئ للموارد. من هنا جاء النهي عن الزيادة فوق حد الإشباع و هو في الحالتين هدر و تبديد للموارد الاقتصادية.

9 - الحجر في التصرف عن السفهاء: قال تعالى: (و لا تأتوا السفهاء أموالكم) (النساء، الآية 5). لقد سخر الله المال للإنسان لينتفع به في الخير أو في طاعته فكل استخدام للمال في غير طاعة الله يعتبر سفها يجب أن يمنع و لا يسمح به و السفه إساءة لمعنى الخلافة التي أعطاها الله للإنسان في الأموال و قد يكون سبب السفه ضعف في العقل أو بعد عن الدين و في الحالتين هو سفه يجب الحجر على صاحبه حتى يتمكن المجتمع و الفرد من الاستخدام الأمثل للموارد.

10 - استغلال الغنائم: لاستغلال لأموال الغنائم دعوة إلى الحكام في تحقيق المصالح العامة و هو بذلك يؤكد مفهوم الخلافة في الأموال و التصرف. يقول في ذلك ابن تيمية

" إن الله إنما خلق الأموال إعانة على عبادته لأنه إنما خلق الخلق ليعبدوه، فالكافرون أباح أنفسهم التي لم يعبدوه بها و أموالهم التي لم يستعينوا بها على عبادته " (ابن تيمية).

فكل من استخدم المال خلافا للشريعة يعاقب بمصادرة ماله و توظيفه في المصلحة العامة فالحكمة من استحلال الموارد هي استعادة الأموال إلى أسس استخداماتها الشرعية، و هي عبادة الله عز و جل.

11 - اغتنام الصحة و الفراغ: حث الإسلام على اغتنام الوقت و الاستفادة منه باعتباره البوتقة التي تنصهر فيها كل الموارد الاقتصادية لتعطي منافع جديدة كما حث على استخدام الصحة و العافية بالاستفادة منها قدر الإمكان في طاعة الله و استثمارها من أجل زيادة الخير و النفع للفرد و المجتمع فالتقصير في ذلك سوف يسأل عنه يوم القيامة.قال ε << نعمتان مغبون فيها كثير من الناس : الصحة و الفراغ >> (أخرجه البخاري في فتح الباري)

و الفرد في استخدامه هذا إنما يحرص على تثمين مورد الزمن و تثمين مورد القوة البشرية بهدف انتظاره الأجر في الدنيا و هو مأجور على ذلك في الآخرة، أما إذا قصر و تكاسل فإنه يسأل يوم القيامة، يقول ε في التأكيد على هذا المعنى ما دام الإنسان قادر إلى آخر زمن في حياته << إذا قامت الساعة و بيد أحدكم فسيلة فليغرسها>> (مسند أحمد، الفتح الرباني) و هذا حث و تأكيد على القيام بالواجب مع انعدام الثمرة الدنيوية للقائم به.

و عنصر الزمن كما هو معلوم في النظريات الاقتصادية من أهم الموارد الاقتصادية و أفضلها و يجب أن يُستثمر بما يرضي الله، و زمن الفراغ يختلف عن زمن الانشغال كما أن زمن الشباب يختلف عن زمن الشيخوخة و زمن المرض يختلف عن زمن الصحة و العافية لذلك حرص الإسلام على عنصر الزمن و أكد على ضرورة استخدامه استخداما امثلا.

رابعا: التحليل الاقتصادي للاستخدام الأمثل للموارد

تتفق الدراسات الاقتصادية حول مدلول الكفاءة في الاستخدام للموارد و الذي يعني أن الاستخدام الأمثل للموارد يتحقق إذا لم يكن ممكنا تخصيص الموارد أو استخدامها بحيث يكسب البعض و يخسر البعض، و يتحقق ذلك في سوق المنافسة الكاملة في الأجر الصغير عندما يكون سعر السلعة يساوي التكلفة الحدية بالإضافة إلى شروط أخرى و هي :

1. الاستخدام الأمثل لعناصر الإنتاج :

ففي حالة وجود رأس المال و العمل يجب أن يتساوى معدل الإحلال الفني في صناعة السلعة (أ) مع معدل الإحلال الفني في صناعة السلعة (ب) و التنسيق بين سعريهما.

2. الحجم الأمثل للمنتجات:

و يتحقق ذلك عندما يتساوى معدل تحويل الإنتاج لأي سلعتين في كل المنشآت التي تنتجها مع النسبة بين سعري السلعتين.

3. كفاءة الاستهلاك:

و يحدث ذلك عندما يتساوى المعدل الحدي للإحلال بين السلعتين للمستهلك (أ) مع معدل الإحلال الحدي للمستهلك (ب) مع النسبة بين سعري السلعتين.

و بالنظر في هذه الشروط نجد أنها حالات مثالية يصعب تحقيقها في أرض الواقع و يعترف الاقتصاديون بأنه لم يحدث أن توصل الموضوع الاقتصادي في الاستخدام إلى هذا المستوى _ الذي يطلق عليه مستوى باريتو _ حيث يوجد الكثير من الهدر في استخدام الموارد و عدم العدالة في التوزيع في مختلف الأنظمة الاقتصادية التي تعتمد نظام السوق، يقول الدكتور محمد عمر شابرا :" إن أمثلة باريتو في تخصيص الموارد ليس لها وجود في عالم الأحلام، عالم نماذج التوازن التنافسي الكامل و الذي تشكلت فيه نظرية اقتصاديات السوق " و عليه يمكن القول أن شروط باريتو من خلال عرض نظرية سلوك المستهلك و سلوك المنتج تسعى إلى تحقيق أعلى رغبات يمكن الحصول عليها من خلال إمكانياته المتوفرة أي وفق نظرية توازن المستهلك و وفقاً لمنحنيات السواء. و هذا هو المعنى الواضح للشرط الثالث السابق عندما يتساوى معدل الإحلال الحدي بين السلعتين مع النسبة بين سعريهما.

أما المنتج فإنه يحقق التوازن عندما ينفق موارده النقدية على عناصر الإنتاج بالشكل الذي يوصله إلى أعلى مستوى إنتاجي في حدود خط التكلفة المتساوي و هو الذي يعنيه الشرط الأول السابق. و بالنظر إلى سلوك المستهلك و المنتج في استخدامهما الموارد الاقتصادية من منظور إسلامي فإن الوضع يختلف تماما، فبالنسبة لسلوك المستهلك المسلم فإنه يتأثر بعدد كبير من العوامل المالية و النقدية. و تعتبر ضوابط الاستخدام للموارد في الاقتصاد الإسلامي _ التي أشرنا إليها سابقا _ من أهم العوامل التي تحدد سلوك المستهلك يمكن تحديدها بأسلوب كمي كما وضحها الدكتور أنس الزرقاء في دالة المصلحة الاجتماعية كما يلي: يتأثر سلوك المستهلك المسلم بالثواب و العقاب الأخروي بالإضافة إلى باقي العوامل الاقتصادية المشروعة و عليه يتحدد سلوكه الاستهلاكي وفقاً لأولويات الشريعة الإسلامية.

1. مستوى حفظ الحياة
2. مستوى الضروريات
3. مستوى حد الكفاية
4. مستوى حد الإسراف

و عليه فالمستهلك هنا يحدد توازنه وفق إمكانياته بين حد الكفاية و حد الإسراف. يمكن له هذا المجال أن يحقق أكثر ثواب في نشاطه الاستهلاكي و حجم هذا الثواب يرتبط بصدق النية و مدى الالتزام بالنهج الإسلامي...الخ

أما سلوك المنتج في استخدامه للموارد كمسلم فإنه يتأثر بعدة عوامل غير العوامل النقدية و المالية و هي:

1. المشروعية (ش).
2. تكلفة الفرصة البديلة (ت).

و يكون سلوك المنتج (ج) تابعا لهذين العاملين بحسب العلاقة التالية:

ج = د(ش - ت).

و بتعبير آخر أن هذا هو الفرق بين الإنتاج المشروع و الإنتاج غير المشروع، و هذا يعني أن الإنتاج المشروع يكون أكثر ربحاً حيث يزداد الطلب على السلع و الخدمات المشروعة و يقل أو ينعدم على السلع و الخدمات المحرمة و عليه فالمنتج المسلم يضحي بجزء من الربح المادي أو كله مقابل عدم إنتاج السلع الضارة و مراعاة مصلحة المجتمع و أولوياته انسجاما مع مبدأ المشروعية. مثلاً : فلو كان المجتمع المسلم في حالة حرب فإن أولوية المجتمع هي التوجه لإنتاج مستلزمات الحرب و لو كانت المشروعية في إنتاج السلع الأخرى أكثر ربحاً.

و هكذا نجد أن الاستخدام الأمثل للموارد يكون مرتبطاً بالمصلحة الاجتماعية على مستوى المستهلك و المنتج معاً و هو تمييز لاستخدام هذه الموارد في الاقتصاد الوضعي، و ذلك باستخدامه المؤثرات الأخلاقية و الدينية مما يقلل الآثار السيئة و الخطيرة التي تنجم عن سوء استخدام الموارد في الاقتصاديات المعاصرة.

خلاصــة

تعرض هذا البحث لنماذج من مظاهر سوء استخدام الموارد في الاقتصاد المعاصر حيث توضح إفراط الإنسان في الاندفاع نحو تحقيق أكبر ربح ممكن فاستخدام الموارد استخداماً جائراً أدى إلى نضوب بعضها و تهديد البعض الآخر بالزوال، استخداما أفسد الأرض و البيئة بالتلوث و النفايات النووية و السموم الكيماوية. و لم يتوقف الأمر عند هذا بل تعداه إلى العلاقات الإنسانية فظهر سوء الاستخدام المخالف للفطرة من خلال علاقات الشذوذ الجنسي و الإجهاض و بنوك الحيوانات المنوية و تجارة الأعضاء الجسدية..الخ.

كما تعرض لطائفة من القيم و الضوابط الإسلامية التي تضمن الاستخدام الأمثل للموارد، و بمقارنة هذا بما وصل إليه وضع البشرية اقتصادياً و اجتماعياً اليوم نرى أنه من المنطق أن الحاجة لهذه المبادئ و الضوابط أصبحت ماسة و ضرورية لإنقاذ ما يمكن إنقاذه لأن هذا الكون و ما فيه من موارد يسير وفق سنن و نواميس آلهية و الخروج عليها معناه التعدي و كفران للنعم يستوجب حلول العقاب، و لعل كثرة الزلازل، و حدوث فجوة في طبقة الأزون، و أمراض " الإيدز " و " الأبيولا " و يرها أمثلة حية لهذه السلوكات في استخدام الموارد قال الله تعالى في ذلك (ظهر الفساد في البر و البحر بما كسبت أيدي الناس ليذيقهم بعض الذي عملوا..) الروم، 41.

المراجـع

1. ابن تيمية،السياسة الشرعية، مكتب أنصار السنة، القاهرة، 1969.

2. ابن حجر، فتح الباري، المكتب الإسلامي دمشق، 1981.
3. ابن خلدون، المقدمة، دار العلم بروت، 1986.
4. ابن ماجة، صحيح ابن ماجة، الألباني، المكتب الإسلامي، بيروت 1986.
5. أبو داوود، سنن أبي داوود،دار الحديث،حمص،1969.
6. بيرل، فرانكلين، الجوع أقصر طريق إلي يوم القيامة، ترجمة حسين عايش،دار القلم،بيروت، 1982.
7. الخولي أسامة، ما بين التخمة والمجاعة، مجلة عالم الفكر، وزارة الإعلام الكويت،العدد 2، 1987.
8. زكي رمزي، المشكلة الاقتصادية وخرافة المالتسية، المجلس الثقافي الكويت، 1984.
9. عبدالله حامد، اقتصاديات الموارد،جامعة الملك سعود،الرياض، 1991.
10. عبده عيسى، الاقتصاد الإسلامي، المدخل والمنهج، دار الاعتصام، القاهرة، 1973.
11. عجمية محمد، الموارد الاقتصادية، دار الجامعات المصرية الإسكندرية، 1979.
12. كمال يوسف، الإسلام والمذاهب الاقتصادية المعاصرة، دار الوفاء، المنصورة، 1986 .
13. مصري رفيق، أصول الاقتصاد الإسلامي، دار القلم،دمشق، 1985.
14. منظمة الأغذية، العالمية الفاو، الأربعون عاما الأولى، روما، 1985.
15. مودودي أ بو الأعلى أ سس الاقتصاد الإسلامي والنظم المعاصر ة ومعضلات الاقتصاد وحلها في الإسلام، الدار السعودية، جدة، 1985.
16. موسوي محسن القرن الواحد والعشرون والبحث عن الهوية، دار الهدى، بيروت، 1991 . □